

احتجج بدينه فقال هو حسن الحديث ثم قال الحجة سفيان وجمعة
وهذا يقتضي عدم الاحتجاج به والمعتمد الاول وهو ابي الحسن
لذاته عند الجمهور وكذا غيره كما اقتضاه النظر **بأقسام الصحيح**
ملحوظة اي في الاحتجاج **وان يكن** كما اشار اليه ابن الصلاح **لا يلحق**
الصحيح في الرتبة اما الضعيف رواه او انحطاط ضبطه بل المحظ
لا يندرج في الصحيح انه دونه ولذا قال ابن الصلاح
فقد اختلفت اذ في العبارة دون المعنى ثم ان ما اقتضاه النظر
يكن المنسك له بظاهر قول ابن جوزي متصلا بتعريفه ويصلح
للمعمل به وهو كذلك فيما تكثر طريقه وقد قال النووي
رحم الله في بعض الاحاديث وهذه وان كانت اسما بغيرها
ضعيفة تجوز ما يتوى بعضها بعضا ويصير الحديث حسنا
به وسبقه اليه في تقوية الحديث لكثرة الطرق الطبيعية
وقطاهه كرام ابي الحسن بن الفطاح يرسد اليه فانه قال هذا
القديم لا ينجبه كله بل يعمل به في فضائل الاعمال ويتوقف عن
العمل به في الاحكام الا اذا كثرت طريقه او صدره اتصالا
او موافقة شاهده صحيح فاهل القرآن واستحسنه شيخنا وصرح في
موضع اخر بان الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظه اذا
كثرت طريقه ارتقى الرتبة الحسن ولكنه متوقف في شمول الحسن
المسمى بالصحيح عند من لا يفرق بينهما لهذا وكلام ابن دقيق العيد
ايضا يشترط الى المتوقف في اطلاق الاحتجاج بالحسن وذلك انه
قال في الاقتراح ان هذا اوصافا يجمعها قول الرواية انه
وحدث في الراوي فاما ان يكون هذا الحديث المسمى بالحسن
مما قد وجدت فيه هذه الصفات على اقل الدرجات التي يجب

معها

معها القول او لافان وجدت فذلك صحيح وان لم يرد فلا
يجوز الاحتجاج به وان سمي حسنا اللهم الا ان يرد هذا الامر
اصطلاحا وهو ان يقال ان الصفات التي يجب فيها قبول الرواية
ها مرتبة ودرجات فاعلاها الصحيح وكذلك اسفلها وادناها الحسن
وجنبه يرجع الامر في ذلك الى الاصطلاح وتكون الكرامة في الحقيقة
والامر في الاصطلاح فترتيب من اراد هذه الطريقة فعليه ان يقتبس
ما سماه اهل الحديث حسنا ويحقق وجود الصفات التي يجب فيها
قبول الرواية في تلك الاحاديث قلت قد وجد اطلاقه في المنكر
قال ابن عدوي في ترجمة سلام بن سليمان المدائني حديثه متكرر
وعامته حسنة الا انه لا يثبت بعليه وقيل لشعبه لا يثبت في تزوي
عن عبد الملك بن ابي سليمان العريضي وهو حسن الحديث فقال من
حسنه فترت وكانما اراد المعنى اللغوي وهو حسن المتن وربما
اطلق على الغريب قال ابراهيم النخعي كان اذا اجتمعوا كرهوا التزويج
الرجل حسنة حديثه فقد قال ابن السبكي انه عن الغرابيب
ووجد للشافعي اطلاقه في المنفق ثم اصححه ولا بن المدائني في الحسن
لذاته وللبخاري في الحسن لغیره ونحوه فيما يظهر في قول البخاري
الرازي فلا يجهل الحديث الذي رواه حسن وقول ابراهيم
ابن عفيف الجوزجاني في الطنجي انه ضعيف الحديث مع حسنة
على انه يحتل ارادتها المعنى اللغوي ايضا وبالجملة فالترمذي هو الذي
هو اكثر من التعبير بالحسن ونزهه بذلك كما قاله ابن الصلاح ولكن
حيث ثبت اختلافه بين الامم في اطلاقه فلا يسوغ الاطلاق
القول بالاحتجاج به بل لا يرد من النظر في ذلك كما كان منطبقا
على الحسن لذاته فهو محتج او الحسن لغوه فيفضل بين ما تكثر